وجه. وأوضح الأطرش، أن تشكيل روابط القرى لم تنبع فكرتها من الحرص على تقديم الخدمات للمواطنين، وإنما من المأزق الذي نتج عن رفض جماهير الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة لمشروع الحكم واتفاقات كامب ديفيد، على أمل أن تكون البديل الذي ينفذ ما رفضته الجماهير (**الفجر**، ١٤/٧/١٩٨١).

وأصدر المجتمعون بياناً عبروا فيه عن استنكارهم لهذه المحاولات اليائسة، واعتبروها حلقة من سلسلة التآمر على قضية الشعب الفلسطيني، وجزءاً من تنفيذ مشروع الحكم الذاتي وإقامة بديل لـ م.ت.ف. وأضاف البيان: «اننا نستنكر محاولات إثارة الوقيعة بين رؤساء البلديات الرافضين لإنشاء مثل هذه الروابط، التي تقوم بها سلطات الاحتلال». وأكد وقوفهم إلى جانب جميع أبناء الشعب ووراء الرافضين لإقامة الروابط المذكورة أو التعامل معها أو مع القائمين عليها (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، ذكرت مجلة «البيادر» الصادرة في مدينة القدس المحتلة في عددها الشهري الأخير، أن رؤساء المجالس البلدية في الضفة الغربية قرروا عدم الاعتراف بشرعية أي مجلس بلدي أو رئيس مجلس يتم تعيينه من قبل سلطات الاحتلال، واعتبار المجلس المعين هيئة مرتبطة بالاحتلال وإحدى أدواته في تنفيذ مخطط الحكم الذاتي (**وفا**، ٩/٧/١٩٨١). وجاء هذا القرار إثر محاولة سلطات الاحتلال لتغيير الطابع الوطني في رئاسة مجلس بلدية أريحا الذي شغر بوفاة الأخ عبد العزيز السويطي في مطلع الشهر الماضي. ولتعيين خلف للرئيس المتوفي سعت سلطات الحكم العسكري، منذ ذلك الوقت، إلى تعيين رئيس جديد مرتبط بها، هو جميل صبري خلف، على الرغم من تزكية عضو المجلس جميل عثمان ناصر من قبل أغلبية أعضاء المجلس والمؤسسات الوطنية في أريحا والضفة الغربية (**عل همشمار**، ٢/٧/١٩٨١).

وفي هذا الاتجاه، قالت مجلة «البيادر»، أن سلطات الاحتلال تعمل على تحويل المجالس البلدية في الضفة الغربية إلى لجان بلدية تابعة في كل شؤونها لدوائر الحكم العسكري، تمهيداً لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الحكم الذاتي الذي نصت عليه اتفاقات كامب ديفيد. وأوردت المجلة في الختام، سلسلة المحاولات الاسرائيلية لشل فعالية المجالس البلدية الوطنية، بدءاً بإبعاد المناضلين إلى الخارج، حتى عام ١٩٧٤، حيث تمت عملية الابعاد الجماعي. وكان من بين الذين أبعدوا آنذاك: عبد الجواد صالح رئيس بلدية البيرة. وفي عام ١٩٧٧، قامت سلطات الاحتلال بعزل أحمد موسى قبيطي، رئيس مجلس يطّا، وخالد العوض، رئيس مجلس قباطية في قضاء جنين. وفي العام ١٩٧٨، أقصت سلطات الاحتلال بشارة داوود عن رئاسة مجلس بلدية بيت جالا وفي العام ١٩٨٠، أبعدت فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل ومحمد حسن ملحم رئيس بلدية حلحول، وقاضي الخليل الشرعي الشيخ رجب التميمي. كما اعتدت العصابات الصهيونية المرتبطة بسلطات الاحتلال على حياة كل من بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، وكريم خلف، رئيس بلدية رام الله، وإبراهيم سليمان الطويل، رئيس بلدية البيرة (**وفا**، ٩/٧/١٩٨١).

وفي هذا الاطار، علق الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، على محاولات تشكيل رابطة قرى منطقة بيت لحم بقوله: «إن ما يسمى بـ «رابطة بلدية بيت لحم»، لم يبق منها ما يمثلها، رغم أن محاولة إنشائها موجودة منذ محاولة تأسيس ما سمي بـ «رابطة قرى الخليل»... «إن هؤلاء القائمين عليها يشكلون أداة طيّعة لخدمة مشاريع الاحتلال... وكان رفضها من قبل المواطنين يفسر أهدافهم ولجوءهم لتزوير الاتهامات وخلق الصراعات بين السكان لكي ينفذوا من خلالها» (**وفا**، ٢٢/٧/١٩٥١). وأضاف فريج: «ان دستور الرابطة يفهم من انه إطار سياسي، وهذا، يفسر، كذلك، ارتباطه، شكلاً ومضموناً، بما يسمى بـ 'إدارة الحكم الذاتي'».

وصرح رئيس بلدية بيت ساحور، حنا الأطرش، قائلاً: «لن نسمح بالاعتداء على صلاحيات بلدياتنا الوطنية من خلال هذا الجسم». كما صرح رئيس مجلس الكلية في جامعة بيت لحم قائلاً انه «لا يكفي القول بأن هذه الرابطة جسم مشبوه، وإنما يتضح من نظامها الداخلي أنها تحاول إلغاء دور المؤسسات والمجالس البلدية التي صاغت تاريخها